

بحار الأنوار

[208] شئ منها دلالة على مطلوبهم. على أن هذه الفقرة غير مذكورة في العيون مع أنه أورد فيه سائر أجزاء الخبر وإنما توجد في نسخ العلل، وهذا مما يضعفها، والاحتجاج بها. قوله: (لأن ما يقصر فيه الصلاة) أقول: هذا أيضا يحتمل عندي وجوها: الاول: أن المراد أن هذه الصلاة لما كانت واسطة بين صلاة التمام والقصر من جهة أنها ركعتان، وأن الخطبتين مكان الركعتين، فناسب كون المسافة المعتبرة فيها نصف المسافة المعتبرة في القصر. الثاني أنه إذا لوحظ من الجانبين يصير بقدر مسافة القصر ومسافة القصر موجبة للتخفيف، فلذا اسقطت عن بعد عنها أكثر من فرسخين. الثالث أن مسافة القصر أربعة فراسخ، وإن لم يرد الرجوع من يومه، بل أراد الرجوع قبل أن يقطع سفره كما عرفت، فقطع أربعة فراسخ موجب للقصر في الجملة، فناسب تخفيف الحكم عليه، وشئ من الوجوه لا يخلو من التكلف بحسب اللفظ والمعنى، ولعل بناء التعليل على مناسبة واقعية في عدل الله تعالى وحكمته بين علتين هي خفية علينا (1). 53 - كتاب العروس: للشيخ الفقيه أبو محمد جعفر بن أحمد بن علي القمي بإسناده عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: فرض الله على الناس من الجمعة إلى الجمعة خمسا وثلاثين صلاة، منها واحدة فرضها في جماعة، وهي الجمعة، ووضعها عن تسعة: عن الصغير والكبير والمجنون والمسافر والعبد والمريض والمرأة والاعمى ومن كان على رأس فرسخين، وروي مكان المجنون الاعرج. وقال: صلاة يوم الجمعة فريضة والاجتماع إليها فريضة مع الامام. ومنه: بإسناده عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا أدركت الامام قبل أن يركع الاخرة فقد أدركت الصلاة، وإذا أدركت بعد ما رفع رأسه فهي أربع ركعات بمنزلة

(1) في ط الكمباني بعد ذلك تكرار نحو صفحتين

منه وقد اسقطناه لما سيأتي ذيل الباب بعينه.